2013م .. حضرت السـ

يودع الاقتصاد اليمني عام 2013م وهو لازال مثقلا بالجراح والاخفاقات على كل المستويات حتى وإن كانت هناك نجاحات طفيفة أو محاولات لمنع الانهيار لكن المواطن اليمني لم يشعر بأي تحسن يلمسه على مستوى حياته اليومية بل هناك تراجع مستمر ومعاناة مع الخدمات المقدمة التي تحتضر هي الأخرى . عام كان الاقتصاد هو الحلقة الأضعف فالكل انشغل بالسياسة تاركين هم المواطن المعيشي وإيجاد فرص العمل للشباب وراء ظهورهم فتحقيق المكاسب وتقسيم الغنائم أهم من هذا وذاك لكن العكس هو الصحيح فلو تم التركيز على معضلة الاقتصاد بقدر السياسة لكان حالنا أفضل وحتى من يتصارعون على الغنائم باسم الشعب سيكون رصيدهم الجماهيري قياسياً لكن لا حياة لمن تنادي.

عبدالله الخولاني

الاقتصاد الحلقة الأضعف !!

دعوات كثيرة اطلقت من الاقتصاديين مفادها الاقتصاد هو مفتاح الحل لمشاكل اليمن لكن هذه الدعوات لم تلق آذانا صاغية تدرك مدلولها وتتعامل معها بجد بل تحولت إلى سيفونات يرددها مسؤولونا وساستنا وأحزابنا لكسب التعاطف من قبل المواطن المغلوب على أمره والمجتمع الـدولي للحصول على بعض المنح والمساعدات .

انخفاض الدخل

وتظهر البيانات الرسمية تراجع الادخار القومي بمعدل (7.77%) وتـفـاقـم حجم الاختلالات في موازين الاقتصاد القومي، حيث قفزت نسبة الفجوة التمويلية السالبة من (10.63%) عام 2005م، إلى (51.5%) عام 2008م و(60.4%) عام 2013م، وهذا ما يبرز الارتفاع الكبير في اعتماد عملية التنمية على العالم الخارجي والنتيجة هي أن مستوى متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الحقيقي للطبقات متدنية الدخل انخفض بمعدل أكبر من معدل التراجع في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح وهذا ما أكدته نتائج المسوحات الأخيرة من قبل المانحين والتي أظهرت أن نحو (57%) من سكان اليمن تحت مستوى خط الفقر، وهذا ما ترتب عليه تزايد معدلات الهجرة من الريف إلى المدن وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب كما أن حجم الاستمارات خلال الأربع سنوات الماضية لمستوى الخدمات الأساسية (في ظل افتراض كفاءة استخدام هذه الاستثمارات) كان بالسالب وبنحو (6.2%) ومتدنياً للخدمات العامة حيث لا يتجاوز (4.6%) في ظل معدل نمو سكاني (3%) وهذا ما يعطي مؤشراً على عدم حدوث تحسن ملموس في مستوى الخدمات الأساسية والعامة وبالتالي في البيئة الاستثمارية كما تظهر البيانات تراجع الحجم الحقيقي لاستثمارات القطاع الخاص بمعدل سنوي متوسط (1.74%) مما كان له أثر سلبي واضح على مستوى أداء الاقتصاد القومي خلال هذه الفترة، وهـذا ما ساهم في تعميق اختلالات الهيكل الإنتاجي وبالتالي في ميزان الاقتصاد الكلي وتفاقم مشكلتي الفقر والبطالة وبالأخص في المناطق الريفية.

تحديات كبيرة

يـواجـه الاقـتـصـاد اليمني على المستوى الكلي تحديات كبيرة تتمثل في تواضع أداء الاقتصاد الكلي، إذ تشير البيانات إلى عدم التمكن من تحقيق أهـداف النمو المستهدفة الأمر الذي يشير إلى عدم التمكن من تحقيق النمو الاقتصادي المرتفع وضمان لاستدامته, وفي الوقت نفسه من تحقيق معدلات نمو يستفيد منها الفقراء وتخلق فرص عمل جديدة حيث تشير اتجاهات النمو الاقتصادي وتركيبته الهيكلية إلى استمرار هيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد اليمني، إذ بلغت مساهمته حوالي 32.4% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط في المقابل لم يتجاوز متوسط مساهمة القطاع الزراعي 12.4% في الناتج المحلي الإجمالي والقطاع الصناعي (بما فيها تكرير النفط) الـ7.8%. وعلى الرغم من التراجع لقطاع النفط إلا أن الوضع لن يتغير على أرض الواقع.

وقال التقرير التقييمي لأداء الاقتصاد اليمني أنه في ظل الأهمية الكبيرة لقطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي، فإن التوقعات بتراجع الإنتاج النفطي ومن ثم حصة الحكومة منه في المدى المتوسط، ستكون له آثار سلبية كبيرة على معدلات النمو الاقتصادي، وكذلك على الإيرادات النفطية في الموازنة العامة للدولة.

. وفي ظل استمرار الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطني ، وبالذات استمرار غلبة مساهمة القطاعات التقليدية التي تحكم أداؤها عوامل خارجية كالنفط أو طبيعية كالزراعة، فإن هذا يعني استمرار شدة حساسية الاقتصاد المحلي لأي تغيرات طبيعية أو خارجية، وضعف الاستجابة للسياسات الإنمائية في المدى المتوسط.

استدامة

وتمثل استدامة المالية العامة في الأجلين المنظور والمتوسط أحد التحديات الرئيسية للاقتصاد اليمني، خاصة في ظل المخاوف من تراجع الإيرادات النفطية وضعف نمو الإيرادات غير النفطية، وعدم تمكن الإيرادات المتوقعة من الغاز مستقبلا من تعويض ذلك. ويتضح ذلك بصورة إجمالية من ناحية أولى في استمرار الضعف الهيكلي القائم في الموازنة العامة، فما تحققت من نتائج إيجابية في موقف الموازنة العامة خلال الفترة المدروسة، ترجع بصورة أساسية إلى تزايد الإيرادات النفطية كنتيجة لارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، إلى جانب العوامل الأخرى مثل استمرار تراجع سعر صرف الريال اليمني، والتصحيحات السعرية للسلع والخدمات العامة التي تتم بين فترة وأخرى، بالإضافة إلى مساهمة الإجراءات الضريبية في زيادة الإيرادات العامة كما أن هذه النتائج التي تحققت قد جاءت على حساب النفقات الاجتماعية والنفقات الاستثمارية ,ومن ناحية ثانية، فإن الإيرادات العامة ما تزال تعاني من استمرار ضعف البنيان الهيكلي، والمتمثل بصورة أساسية في استمرار اعتمادها الكبير على إيـرادات النفط المصدر والمباع محليًا، مع اتسام النظام الضريبي بالجمود النسبي. فخلال السنوات الماضية تزايد اعتماد الموازنة العامة على الموارد الخارجية، وبشكل كبير على الإيرادات النفطية التي ارتفعت نسبتها إلى إجمالي الإيرادات العامة من 15.1% عام 1994م إلى حوالي 69% عام 2001م، وتصل هذه النسبة في العام 2012م إلى 71.5%. فإذا ما أضفنا إلى ذلك نسبة الإيـرادات من القروض والمساعدات الخارجية، نجد أن ما يقارب من ثلثي الإيرادات العامة تقريباً تعتمد على مصادر خارجية لا يمكن التحكم فيها، الأمر الذي يجعل الموازنة العامة شديدة الحساسية لأي تقلبات مفاجئة وسريعة جراء حدوث تقلبات في أسعار النفط في السوق الدولية، أو لتراجع إنتاج النفط الخام، كما حدث خلال الفترة الماضية.

استراتيجية

واستنتج التقرير عدم وجـود استراتيجية شاملة لمواصلة تنفيذ سياسات وإجـراءات الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري، بما في ذلك أجندة الإصلاحات، خاصة وأن الجهات المسؤولة عن برنامج الإصلاح لم تمتلك زمام المبادرة في هذا الشأن وكذا عدم وجود جهاز أو آليات لمراقبة ومتابعة تنفيذ سياسات وإجـراءات عملية الإصـلاح، وتقييم نتائجها أولا بأول وتصويب اتجاهاتها، إذ لم يتم تشكيل فرق إدارية وفنية لإدارة ومتابعة ومراقبة تنفيذ سياسات وإجراءات الإصلاحات في بعض الوزارات والجهات المعنية بعملية الإصلاح ،بحيث تكون هذه الفرق مسؤولة مسؤولية كاملة أمام القيادات العليا لهذه الوزارات والجهات.

لافتا إلى وجود ما يسمى بالتشتت المؤسسي وانعدام التنسيق بين الفاعلين الرئيسين، حيث اتسم مستوى التنسيق بين الـوزارات المركزية وفروعها بالتدني وانعدام التنسيق أو ضعف مستواه وفاعليته وضعف الدعم السياسي والإداري من قبل القيادات العليا في الـوزارات والجهات المختصة المعنية بالإصلاحات، وذلك لعدم الاستيعاب والفهم الكامل للبرنامج، أو لتعارضه مع بعض المصالح الشخصية بالإضافة إلى غياب التكامل بين برامج وسياسات الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري، وتبرز هذه الظاهرة في عدم التكامل بين إصلاحات الموازنة العامة للدولة وبين عملية توجهات الدولة نحو اللامركزية المالية من جانب وبرامج وسياسات إصلاح الخدمة المدنية من جانب آخر.

ووصف خبراء الاقتصاد اليمني بأنه «هش وضعيف» وأنـه يشبه ما يمكن تسميته بـ «الاقتصاد الريعي»، وهو بتلك الصفة يواجه صعوبات متعددة أبرزها اتساع مساحة الفقر، وتفشي البطالة، والنمو السكاني السريع، وشحّ المياه، والمشاكل المتعلقة بآلية الحكم.

مؤكدين أن مجمل التحديات التي واجهت الاقتصاد اليمني هذا العام هي امتداد لاختلال هيكلي مستمر منذ سنوات، ما زال يرخي بثقله على قـدرة الحكومة في إيجاد حلول عاجلة وناجعة.

ويؤكد تقرير الاستجابة الإنسانية تضرّر نحو 58؟ من سكان اليمن (14.7 مليون من أصل 25.2 مليون نسمة) بسبب الأزمة الإنسانية الحاصلة في البلاد,وتبقى الاحتياجات الأشـد معاناة محصورة في انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية لدى الأطفال وعدم توفر مياه الشرب الآمنة ومرافق الصرف الصحي الملائمة، وعدم الحصول على الرعاية الصحية .

إن الأزمـة الإنسانية في اليمن متفاقمة كما يعتقد التقرير بسبب انعدام الخدمات الأساسية وسلطة الدولة المحدودة في بعض أجزاء من البلاد وسوء إدارة الموارد المتاحة وأن حوالي 13 مليون شخص يفتقرون إلى مصادر محسنة للمياه خاصة في المناطق الريفية، في حين أن 8.6 مليون لا يحصلون على الرعاية الصحية الأساسية، وهناك أيضاً أكثر من 500,000 نازح وعائد وكذلك أكثر من 243,000 لاجئ معظمهم من الصوماليين .

ووفقاً لدراسة الاحتياجات الإنسانية، فإن العدد الأكبر من الناس الذين هم بحاجة لمساعدة إنسانية يتمركزون في المحافظات ذات الكثافة السكانية مثل حجة والحديدة وذمار وإب وتعز. هذه المناطق، بالإضافة إلى مدينتي صعدة وصنعاء لديها أعلى معدلات سوء التغذية الحاد بين الأطفال دون سن الخامسة، كما أن النساء والأطفال لايزالون يتحملون العبء الأكبر نتيجة الأزمة، فالعنف ضد المرأة لا يزال قائماً في جميع أنحاء البلاد. كما أن خدمات الاستجابة والإحالة إما ضعيفة أو غائبة، خصوصاً في المناطق الريفية. ويوجد مركز إيواء واحد فقط يوفر ملاذاً آمناً للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي في صنعاء.

فنحو 2.5 مليون طفل تركوا مدارسهم. ويتركز 20% من معدل التسرب في المستواه الأولي في 37 من المديريات الأكثر تضرراً من هذا التسرب، ولا تزال 310 مدرسة متضررة جزئياً أو كلياً بسبب النزاعات وفي عدن، هناك ست مدارس لا تزال توفر المأوى للنازحين داخلياً. كما أن حوالي 25؟ من الأطفال في المناطق الحضرية و 4.5؟ من الأطفال في المناطق الريفية يواجهون شكلاً من أشكال العنف في المنزل أو في المجتمع أو في المدرسة.

الفقر المستوطن

تعود الأزمـة الإنسانية في اليمن بالدرجة الأولى إلى الفقر المستوطن، والافتقار الطويل إلى التنمية، والحكم الضعيف، والضغط البيئي، والكثافة السكانية، واستمرار عدم الاستقرار والصراعات السياسية. كما أن انهيار الخدمات الأساسية عقب الاضطرابات السياسية أغرق البلاد في أزمة إنسانية حادة. ويعيش أكثر من 54؟ من اليمنيين تحت خط الفقر، ويتم استيراد 90؟ من احتياجات المواد الغذائية. ونتيجة لذلك، فـإن الأسرة المتوسطة تنفق نحو 43؟ من دخلها على الطعام. وقد أصبح الفقر والافتقار إلى سبل العيش المسـتـدام والـحـصـول عـلـى الدخل جميعها تمثل عقبات رئيسية في بناء قدرات مواجهة الكوارث في اليمن. كما تفاقمت الأوضاع بسبب الاضطرابات السياسية التي جرت عام 2011م، وهو الأمر الذي أسفر عن إلحاق أضرار كبيرة في البنية التحتية الاجتماعية وزيـادة النزوح كما تقلصّت في بعض المناطق سلطات الدولة وأصبح المواطن البسيط عرضة لانتهاكات الحقوق.

عوائق

صعوبة وصول العاملين في المجال الإنساني إلى بعض المناطق تشكل عائقاً رئيسياً أمام إيصال المساعدات الإنسانية في اليمن، حيث أدت النزاعات المسلحة والإرهاب وانتشار الجريمة والاضطرابات المدنية والكوارث الطبيعية والعوائق التي تقف وراءهـا جهات فاعلة في مختلف المحافظات إلى منع العاملين في المجال الإنساني من الوصول إلى المحتاجين، كما أدت النزاعات المسلحة على مدى العامين الماضيين إلى عرقلة العمليات الإنسانية في محافظة أبين وبشكل أقل في أجزاء من محافظة شبوة. ولا تزال أبين مع ذلك تعاني من مستويات مرتفعة للغاية في احتياجاتها الإنسانية.

وهناك محافظات أخرى لديها معوقات شديدة في وصول المساعدات وتشمل هذه المحافظات الجوف والضالع جنوب ،والمحويت وريمة ،والمهرة وهو ما دفع شركاء المجال الإنساني إلى المطالبة بفتح ممرات آمنة للسماح بإيصال المساعدات إلى هذه المحافظات، وهذا يشمل التفاوض مع الجهات الفاعلة غير الحكومية وإقامة شراكات مع منظمات محلية غير حكومية لديها القدرة على تقديم المساعدات في هذه المناطق.

خسارة

وطبقا لتقرير الاستجابة الإنسانية لا يزال عدد العمال اليمنيين المهاجرين العائدين من المملكة العربية السعودية في ارتفاع مستمر بعد التغييرات في قوانين العمل السعودية ، ويقدر أن حوالي 400,000 يمني عادوا منذ شهر أبريل. ومن المتوقع في الأشهر المقبلة عودة 400,000 آخرين. ووفقا للمنظمة الدولية للهجرة، فقد عاد 194,682 شخصاً عبر منفذ الطوال الحدودي في محافظة حجة بين شهري يونيو حتى نوفمبر. فالمهلة التصحيحية للسماح للعمال الأجانب بتسوية أوضاعهم في المملكة العربية السعودية قد انتهت في 5 نوفمبر، وهو الأمر الذي أسفر عن زيادة هائلة في عدد الواصلين يومياً إلى اليمن بين 7-3 نوفمبر. وانخفض العدد منذ ذلك الحين واستقر عند حوالي 1,000 عائد يومياً.

أصدقاء اليمن ... عام من الاج

تصدر الملف الاقتصادي خلال العام 2013م ثلاثة اجتماعات رسمية دورية لأصدقاء اليمن عقدت في كل من لندن ونيويورك ، وأكثر من عشرة اجتماعات ولقاءات استثنائية مع المانحين وممثلي المنظمات والصناديق التمويلية الداعمة ، لكن لم تتمخض هذه الحركة النشطة من الاجتماعات عن أكثر من وضع آلية للتخصصات تجاوزت نسبتها 80% ، وإطار للمسئوليات المشتركة بين الحكومة والمانحين.

وكانت أهم خطوة في هذا الخصوص الاتفاق الذي تم بين الجانبين نهاية سبتمبر على إنشاء جهاز تنفيذي لاستيعاب تمويلات المانحين ، دشن عمله رسميا نهاية نوفمبر الماضي ، بالاضافة إلى التوقيع على اتفاقيات تمويلية تقدر بنحو 3 مليارات دولار .

تحقيق / محمد راجح

تخصيص 86% من التعهدات وإنشاء جهاز تنفيذي وإطار مشترك للمسئوليات

تمر اليمن بظروف اقتصادية صعبة تحتاج لجهود مضنية للتغلب على الآثار الاجتماعية والاقتصادية قصيرة الأجل والعودة إلى مسار التنمية المستدامة والذي يتطلب دعماً من الشركاء الإقليميين والدوليين وتفعيل الأداء الحكومي وتوسيع القدرات والإمكانيات اللازمة لاستيعاب وتوظيف التمويلات الخارجية.

وتعهد المانحون بتقديم نحو 7.9 مليار دولار في مؤتمري المانحين في الرياض وأصدقاء اليمن في نيويورك لدعم المرحلة الانتقالية في اليمن وتمويل برنامج الاستقرار والتنمية.

لكن حتى الآن لم يتم الالتزام بتقديم هذه التعهدات من قبل المانحين وهناك جمود كبير في عملية تخصيصها واستيعابها .

ولا تـزال هـذه التعهدات في إطـار الاجتماعات والمـؤتـمـرات وتـلاقـي صعوبة ومـخـاض عسير في التخصيص والاستيعاب وتنفيذ مشاريع تنموية يلمسها المواطن على أرض الواقع.

ويقول خـبراء إن مشكلة اليمن الرئيسية هي بالدرجة الأولى مشكلة اقتصادية وتبعاتها المتعددة في الفقر والبطالة وتدني المستوى المعيشي للمواطنين داعين إلى ضرورة وضع الملف الاقتصادي في صدارة اهتمام الحكومة والمجتمع الدولي الراعي للمبادرة الخليجية بالتوازي مع الملفين السياسي والأمني محذرين من تفاقم الأزمة الاقتصادية التي شهدتها اليمن بشكل لافت خلال العام 2013م ، وتبعاتها وتأثيراتها السلبية المتعددة إذا لم يتفاعل المجتمع الـدولي وشركـاء التنمية مـع احتياجات اليمن الاقتصادية والتنموية وانعكاس وعودهم وتعهداتهم إلى مشاريع تنموية على أرض الواقع.

تقييم

لفهم التحديات التي تواجه البلاد في أعقاب أحداث العام 2011م بشكل أفضل طلبت الحكومة مطلع العام الذي شارف على الانتهاء من شركاء التنمية إعداد تقييم اجتماعي واقتصادي مشترك وبقيادة البنك الدولي وبالتعاون مع الحكومة والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبـي والبنك الإسلامي للتنمية وقد استعرض التقييم الأثر الاجتماعي والاقتصادي للازمة في اليمن وتحديد التحديات والأولويات الرئيسية للتدخل المبكر وخصوصا خلال الفترة الانتقالية.

وتضمنت المجالات التي أوصى بها التقييم لدعم المانحين خطة من عدة نقاط شملت استعادة الخدمات الأساسية وتحسين سبل العيش وخلق فرص عمل على المدى القصير من خلال تسريع تنفيذ المشاريع التي تدعمها الجهات المانحة وكذا اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي واستعادة النمو مع التركيز على النمو بقيادة القطاع الخاص .

وقدر التقييم الاجتماعي والاقتصادي المشترك أن احتياج اليمن من التمويل الخارجي تبلغ 1.9 مليار دولار سنوياً من سنة 2013م حتى 2016م ، وتنخفض إلى 1.6 مليار دولار للفترة من 2017م إلى 2020م .

هذا المبلغ التقديري مرتبط بالتنفيذ الفاعل للبرنامج الطموح لإصلاح السياسات الذي أوصى به التقييم الاجتماعي والاقتصادي المشترك بكفاءة وفي الوقت المناسب.

ومن المفترض أن يحقق في حال الجدية في تنفيذه معدلات للنمو الاقتصادي تتراوح ما بين 9%-7 بحلول العام 2020م .

العمل المعتاد

طلبت الحكومة في أول اجتماع تشاوري في العام 2013م مع المانحين المنعقد في الثاني عشر من شهر فبراير ، التوقف عن نهج «العمل كالمعتاد» والتجاوب معها بشكل سريع بما يضمن تحقيق النجاح خلال المرحلة الانتقالية والذي سيحسب إيجابا لصالح المانحين والحكومة معا.

وأكدت الحكومة عبر وزير التخطيط الدكتور محمد السعدي أن الدعم التنموي يعتبر محدداً رئيسياً لتدعيم الاستقرار الكلي وتعزيز ثقة المواطن في جدوى التسوية السياسية.

وأكـد الـوزيـر أن الحكومة تعمل عـلـى تنفيذ الإصـلاحـات الوطنية بمفهومها الـواسـع والتي ستحتاج إلى وقت قبل جني ثمارها .

وأضاف : على المدى القصير توجد حاجة ماسة إلى دعم أشقاء وأصدقاء اليمن من أجل المحافظة على الانجازات المتحققة والعبور الآمن للمرحلة الانتقالية والتأسيس لغد أفضل.

وطبقاً للسعدي فقد بذلت الحكومة جهوداً كبيرة خلال الفترة الماضية من المرحلة الانتقالية أدت إلى تحسن أداء كثير من المؤشرات والموازين الاقتصادية الكلية .

نقطة هامة

أهمّ نقطة ناقشتها الحكومة في اجتماع فبراير بصنعاء والتي تندرج ضمن الصعوبات التي تم مواجهتها منذ مؤتمري الرياض ونيويورك ، تتمثل في قيام بعض المانحين باعتبار تعهداتهم التي قدمت في مؤتمر لندن 2006م على أنها تعهدات جديدة وكذلك قيام البعض بتخصيص تعهداتهم على برامج ومشاريع خارج إطار البرامج التي قدمتها الحكومة لمؤتمر المانحين وهـذا الأمـر يزيد حجم الفجوة التمويلية للبرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية ، وكذا قيام بعض المانحين بتحويل تعهداتهم الى قروض .

هذه القضايا كانت على طاولة الجهاز التنفيذي لتسريع استيعاب التمويلات الخارجية في أول لقاء عقد برئاسة رئيس الـوزراء شهر ابريل المـاضي ، ومثل تدشين الجهاز خطوة أكثر تقدما لدعم تنفيذ الالتزامات الـواردة في الإطار المشترك للمسئوليات المتبادلة إضافة إلى متابعة تنفيذ المشاريع الممولة من تعهدات المانحين، وتم الإعلان عن الوظائف القيادية في الجهاز ، ومن ثم تشكيل الفريق الإداري للجهاز واختيار مدير تنفيذي وتدشين العمل رسمياً مع نهاية نوفمبر .

ويرى خبراء انه نظراً لهشاشة الاقتصاد الوطني والعجز المالي الكبير المتوقع فإن اليمن لا تستطيع إيجاد الموارد التي تحتاجها لتمويل التعافي والنمو وسوف تحتاج الى دعم دولي كبير ومستدام.

ويؤكد الخبير الاقتصادي الدكتور ياسين السلامي أن هناك صعوبات عديدة منها صعوبات محلية وكذا صعوبات تتعلق بالمانحين أنفسهم وهناك بعض الدول لم تبت حتى الآن في تعهداتها ولم تقم بتحويلها إلى تمويلات متاحة ولم تعد آليات تدفق تعهداتها إلى اليمن ،وهناك في الغالب توجهات سياسية تحدد اتجاه سير تعهداتها ، وكذا وهو الأهم تحديد شكل الدولة وفقا لمخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

وفيما يتعلق بالصعوبات المحلية يشير السلامي إلى أن الكثير من الجهات الحكومية تعاني من ضعف